

الكبر نفقة وكسوة للمصغر من مال نفسه بوجه في الشركة وكذا
 وصي ادعي خراج البيت وغيره من مال نفسه لا يكون
 مسترعا ولو كفن الميت من مال نفسه يقبل قوله ولو ارث
 قضاء دين الميت وتكفينه بلا امر الورثة ويرجع في الشركة
 جميع كفن الوارث الميت من مال نفسه بوجه والا صبي لا يرجع
 كفن الميت غير الوارث من ماله كالم مع وجوده الاب
 يرجع في الشركة بلا امر الورثة فلا يرجع استشهد على الرجوع
 ام لا ولو امر احد الورثة انما يتكفين الميت فكفنه
 ان امره ليرجع عليه بوجه كما في القن في بناء داره وهو
 اختياره من السلخ وذكر السرخسي ان لم ان يرجع
 لان امره بمنزلة امر العاصي ثبت دين علي الميت كان للوصي
 ان يقضي من مال نفسه ويرجع وكذا الوارث ويصدق
 ان يقضي ليرجع ن وارث اخذنا من الشركة ليقضي من ماله
 رينا علي مورثه ورضي به بقية الورثة لم يجز الا برضا
 المرسلوا الذين محظوا والاجاز ويكون من باقي الورثة
 بيعا لمصمهم حج لحي بله ان يجازب وصيه هل اتفق
 بمخروف ام لا ولكن لا يجز الوصي لو استغنى عن ذلك ويصدق
 مع اليقين لانه امين قاضي خان صغير بله وطلب مال من
 وصيه فقال الوصي صنع مني بصدق لانه امين لو قال انفتحت
 ماله عليك بصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل
 قوله فيما يكذب الظاهر وان اختلفنا في المدة فقال الوصي
 مات ابوك منذ عشر سنين وقال البيهقي مات منذ خمس سنين
 ذكر في الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشايخ
 فيه قال شيخنا الاية السرخسي المذكور في الكتاب قول
 محمد اساعلي قول من القول قول الوصي وهذه اربعة
 سائل احدها هذه والثانية اذا ادعي الوصي ان الميت

ترك

ترك رقيقا فانفتحت عليهم الي وقت كذا لم ساخطا وكذب الابن
 قال محمد والحسن بن زياد القول قول الوصي والسنة الثانية
 اذا ادعي الوصي ان غلاما للبيهقي بن فبا به رجل فاعطيت
 حبله ربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي
 في قول من وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن
 الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ارعاه واجمعوا ان الوصي لو
 قال استأجرت رجلا لبره فانه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة
 اذا قال الوصي ادريت خراج ارضك عشر سنين سند مات
 ابوك كل سنة الف درهم وقال البيهقي ان مات الميراث خمس
 سنين كان القول قول الابن في قول محمد لان الوصي يدعي تاريخا
 سابقا وهو على قول من القول قول الوصي لان البيهقي يدعي
 عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه
 المسئلة وان قال الوصي فرض القاضي لاصحك الزمن نفقته
 من مال كل شهر بكذا فاديت اليه كل شهر منذ عشر سنين
 وكذب الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا فليس
 وصي ادعي ديننا على الميت ينصب الحاكم وصيا له اضربه
 عليه اذ دعواه علي نفسه لا تصح قاضي خان ثم القاضي بالخيار
 ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية
 وان شاء عاد الاول الي الوصاية بعد قضاء دينه ذكر القاضي
 ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار دين يدعيه خاصة
 ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى
 ان ادعي وصيه ديننا عليه ومعه من اثباته يبرئ وفيه لو قال
 وصي لي عليه دين قبل لا يخرج القاضي المال من يده ولو
 ادعي شيئا بعينه اخذ من يده لانه يتحمل مال البيهقي وقيل
 يقول له القاضي انما ان ترضيه او تعيم البيهقي والا عز لك فلو لم